

بسم الله الرحمن الرحيم

تعتمد هذه الورقة التي ترصد تحليل التدبير المالي للمجلس الجماعي لمدينة فاس خلال ولايته الراهنة (شتنبر 2003-ماي 2009) على العناصر التالية:

- تحليل الميزانيات السنوية.
- السعي إلى تحسين مردودية تحصيل الديون العمومية.
- حل مشاكل مالية خانقة.

أولاً: تحليل الميزانيات السنوية

1- السنة المالية 2004

لقد أثرت عدة عوامل التي أثرت على إعداد مشروع الميزانية لسنة 2004:

محدودية الموارد المالية:

أدى ضعف هذه الموارد إلى صعوبة تحقيق التوازن المالي المطلوب، ذلك أن المعدل السنوي للمداخيل المستخلصة من طرف المجموعة الحضرية لفاس سابقاً والجماعات التابعة لها برسم السنوات الثلاث الأخيرة، وهو المعدل الذي ينبغي أن يشكل أساساً لتقدير المداخيل المقترحة لسنة 2004 لا يرقى إلى مستوى التحميلات التي وجدناها مطروحة على طاولة الجماعة الحضرية لفاس.

ومن انعكاسات هذا الخصاص المالي كذلك، أن اعتمدت الجماعة لتغطية مصاريف تسييرها على نسبة تفوق 30% من الضريبة على القيمة المضافة.

والواقع أن الجماعة الحضرية كانت تنتظر حصة أكبر من التي حصلت عليها، وذلك تماشياً مع توسيع الاختصاصات الممنوحة للمجالس الجماعية، ورغبة في إعطاء دفعة لهذا النظام الجماعي الجديد ومساعدة الجماعات المحلية المحدثة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

ضخامة التحويلات الملقاة على عاتق الجماعة:

تتكون التحويلات الأساسية من:

- كتلة أجور ورواتب أكثر من 2800 موظفاً وعاوناً بالجماعة والمقاطعات التابعة لها، أي بمبلغ 134 مليون درهم.
- المستحقات المتعلقة باستهلاك الماء والكهرباء بمبلغ 60 مليون درهم.
- مستحقات التدبير المفوض للنفايات بثلاث مقاطعات فقط، والمطرح الجماعي بمبلغ 56 مليون درهم.
- حصة الجماعة الحضرية لفاس في القرض الممنوع من طرف البنك الدولي المتعلق بمشروع إنقاذ مدينة فاس بمبلغ 7 مليون درهم.
- الأقساط النسوية للقروض الممنوحة للمجموعة الحضرية لفاس والجماعات التابعة لها من طرف صندوق التجهيز الجماعي والبنك الدولي بمبلغ 80 مليون درهم.

وهكذا نلاحظ بأن الغلاف الإجمالي لهذه البنود الخمسة فقط يبلغ 337 مليون درهم، في الوقت الذي لم يتعد فيه المدخول السنوي للجماعة 295 مليون درهم.

إذن من أين للجماعة أن تحصل على المداخيل اللازمة لتسيير مرافقها ومصالحها ومقاطعاتها، ناهيك عن الأتعاب الأخرى التي تلاحقها والمتعلقة بديون القرض العقاري والسياحي الخاصة بتشديد المركب السكني للحرية، وكذلك بالأحكام القضائية الصادرة ضد المجموعة الحضرية والجماعات المكونة لها سابقاً.

لهذا كان لا بد من التدخل واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها التخفيف ولو نسبياً من هذا

العجز ومحاولة تحقيق التوازن المالي المطلوب لمشروع الميزانية، ومن بين هذه الإجراءات:

- طلب تحويل اعتمادات كانت مفتوحة بميزانية المجموعة الحضرية لفاس بمبلغ 10 مليون درهم ورصدها لتمويل حصة الجماعة في القرض الممنوع من طرف البنك الدولي.
- ترشيد جميع النفقات المتعلقة بتسيير جميع المصالح مع مراعاة عدم تعثر الخدمات اليومية التي تقدم للمواطنين.
- مراجعة النظام الجبائي المحلي للجماعة الحضرية لفاس بصورة تمكن من تنمية المداخيل المالية(1).

ومن أجل الحفاظ على مصداقية الجماعة، عملت على تسديد مستحقات مجموعة من المتعاملين معها،
ومن ذلك أداء:

- متأخرات الموظفين للسنوات الماضية 11 مليون درهم.
- متأخرات لصندوق التجهيز الجماعي للسنوات الماضية 5 مليون درهم.
- متأخرات المقاولات المتكلفة بجمع النفايات عن سنة 2003 9 مليون درهم.
- حصة الجماعة في القرض الممنوح من البنك الدولي من أجل إنقاذ مدينة فاس العتيقة بمبلغ 10 مليون درهم، وهي حصص لم تتم تأديتها منذ سنوات(2).

وبالرغم من كل الصعوبات التي ورثتها المكتب المسير الحالي، عن المكتب السابق، فقد حقق الحساب الإداري لسنة 2004 فائضاً مالياً قدره 33.3 مليون درهم، وجه لدعم ميزانية التجهيز(3).

2 - السنة المالية 2005

أ- على مستوى التخطيط المالي لسنة 2005، جاء مشروع ميزانية الجماعة الحضرية لفاس برسم سنة 2005، لتحقيق التوازن المالي، وذلك بالرغم من الصعوبات المالية التي واجهتها الجماعة، والتي يمكن من تلخيصها على الشكل التالي:

تواضع المواد المالية المحلية:

إن الوسائل المالية المتوفرة للجماعة الحضرية لفاس تبقى دون مستوى متطلبات وأهداف التنمية المحلية، حيث نلاحظ ضعف الموارد الناتجة عن المداخل الجبائية المحلية، وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الجماعة من عائدات الضريبة القيمة المضافة.

فمن خلال قراءة لمشروع ميزانية الجماعة، نلاحظ أن المعدل السنوي للمداخيل الحقيقية الذي تم اعتماده من أجل تهيئ هذا المشروع يقدر ب 360 مليون درهم، مقابل 300 مليون درهم بالنسبة لميزانية سنة 2004، وهو الأمر الذي يعني أن المداخيل عرفت تطوراً ملموساً تقدر نسبته ب 20%.
لكن بمقاربة المداخيل المقترحة بميزانية 2004 والتي توازي النفقات المرصودة، أي 358 مليون درهم، فإن المداخيل المقترحة لسنة 2005 عرفت ارتفاعاً تقدر نسبته ب 5%.

2- محضر دورة فبراير 2005، ص 16.

3- محضر دورة فبراير 2005، ص 51.

وترجع أسباب هذا الارتفاع الطفيف إلى كون المداخيل المتعلقة بالضرائب الخولة سجلت ارتفاعاً بنسبة 10% مقابل انخفاض للمداخيل الناتجة عن الرسوم المحلية بنسبة 12%. أما حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة، فلم تعرف سنة 2005 سوى ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة مع سنة 2004، وهو الأمر الذي لا يتماشى مع الحاجيات المتنامية للجماعة بطبيعة الحال.

ارتفاع النفقات والديون الواجبة:

بلغ الحجم الإجمالي للنفقات الإجبارية لسنة 2005 مبلغاً يقدر بـ 346 مليون درهم، أي نسبة 92% من الغلاف الإجمالي لمشروع الميزانية الذي يقدر بـ 376 مليون درهم، الأمر الذي يفيد بأن نفقات تسيير مختلف المصالح الجماعية لسنة 2005 لن تتجاوز 30 مليون درهم. وهكذا نلاحظ بأن النفقات الإجبارية لسنة 2005 عرفت ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2004 بنسبة 6%، في الوقت الذي سجلت فيه النفقات المتعلقة بتسيير المصالح الجماعية انخفاضاً يعد بنسبة 15%.

وتتوزع النفقات الإجبارية على الشكل التالي:

- كتلة الأجور بنسبة 34% أي بمبلغ 126,1 مليون درهم.
- الأقساط السنوية للدين بنسبة 23%، أي بمبلغ 88.1 مليون درهم.
- كلفة تدبير قطاع جمع النفايات وتسيير المستودع المتعلق بها بنسبة 24%، أي بمبلغ 88.5 مليون درهم.
- المنحة المدفوعة للمقاطعات بنسبة 7% بمبلغ 247 مليون درهم.
- استهلاك الماء والكهرباء بنسبة 5%، أي بمبلغ 18.5 مليون درهم.

تكوين مشروع ميزانية 2005

انحصر مشروع الميزانية لسنة 2005 على الشكل التالي:

– المداخيل:

- بلغ الغلاف المالي لمداخيل التسيير المقترحة مبلغاً يقدر بـ 376 مليون موزعاً كما يلي:
- الضرائب الخولة بمبلغ 142 مليون درهم.
 - الرسوم المحلية بمبلغ 85 مليون درهم.

- الضريبة القيمة المضافة 128 مليون درهم.
- إمدادة وزارة التربية والرياضة 20 مليون درهم.

– النفقات:

بلغ المجموع العام لنفقات التسيير المقترحة لسنة 2005 مبلغاً يقدر بـ 376 مليون درهم موزعاً كما يلي:

- النفقات الإجبارية والديون الواجبة المذكورة بمبلغ 346 مليون درهم.
- نفقات تسيير مختلف المصالح الجماعية بمبلغ 30 مليون درهم(4).

ب- أما على مستوى تنفيذ ميزانية 2005، فقد جاء الحساب الإداري بالنتائج التالية بالرغم من ضعف تحصيل الضرائب التي تدخل في اختصاصات مصالح وزارة المالية بمدينة فاس:

تطور مداخيل التسيير:

بلغ القدر الإجمالي للمداخيل التسيير المستخلصة برسم سنة 2005 ما قدره 337 مليون درهم مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2004 بنسبة 7.60%، أي بمبلغ 26 مليون درهم، ونسبة 22% مقارنة مع سنة 2003، أي بمبلغ 68 مليون درهم.

نسبة استخلاص المداخيل

بلغت النسبة العامة المتعلقة باستخلاص الضرائب والرسوم المحلية برسم السنة المالية ما قدره 104% مقارنة مع المداخيل المقبولة بالميزانية، وذلك على الشكل التالي:

- الضرائب المحولة: وقد استخلصت بنسبة 94% أي بمبلغ 135 مليون درهم، مقابل 142 مليون درهم المتعلقة بالمداخيل المقبولة.
- الرسوم والواجبات المحلية: وقد استخلصت بنسبة 128%، أي بمبلغ 108 مليون درهم، مقابل 84 مليون درهم المفتوحة بالميزانية.

ترشيد نفقات التسيير:

حرصت الجماعة على ترشيد جميع النقابات المتعلقة بتسيير هذه المصالح أو غيرها، حيث استطاعت أن تحقق ترشيحاً حدد في مبلغ 39 مليون درهم.

وتتمثل أهمية هذا الادخار الذي وفرته الجماعة خلال سنة 2005 في كونه سيمكئها من الحصول على الشطر الثاني من القرض المتعلق بتهيئة المجال الحضري لمدينة فاس، بالإضافة إلى إنجاز مشاريع تنموية أخرى.

عدم حصول الجماعة على مساهمة وزارة الشبيبة والرياضة.

كان من المفروض أن تحصل الجماعة خلال سنة 2005 على مساهمة وزارة الشبيبة والرياضة التي تقدر سنوياً بـ 20 مليون درهم على غرار السنوات السابقة 2001 إلى 2004، ولكن المفاجأة أن رفضت الوزارة نهاية السنة إجراء هذا التحويل، بحجة أن مساهمتها في تشييد المركب الرياضي التي تقدر بـ 80 مليون درهم حولت بكاملها خلال السنوات المذكورة على أساس 20 مليون درهم كل سنة.

وبرجوع المكتب المسير إلى الاتفاقية المبرمة بين المجموعة الحضرية لفاس سابقاً والوزارة المعنية لإجبارها بأداء ما تبقى بذمتها أي 65 مليون درهم التي تمثل فوائد القرض المتعلق بتشيد المركب الرياضي بفاس، تفاجئنا مرة أخرى أن الاتفاقية تحتوي على ثغرة قانونية، ذلك أن البند المتعلق بتحويلات الوزارة لا يتضمن ما إذا كانت الوزارة المعنية بإرجاع للجماعة رأس المال القرض المذكور أم الرأسمال والفوائد معاً.

وبعد إجراء عدة اجتماعات على مستوى وزارة الداخلية ووزارة الشبيبة والرياضة، تم الاتفاق من جديد على أن الوزارة المعنية ستستأنف إجراء تحويلاتها إلى الجماعة مع بداية سنة 2008، وذلك في حدود ما تدفعه الجماعة إلى الصندوق الجماعي سنوياً، وبالتالي فإن سنة 2005 ستكون سنة بيضاء، وكذلك الشأن بالنسبة لسنتين الماليتين 2006 و 2007.

وهكذا حرمت الجماعة من مبلغ 20 مليون درهم، اعتمدت عليه عند إعداد ميزانية 2005 من أجل تحقيق توازنها المالي، وأصبح هذا التوازن مهدداً حقيقة.

العمليات المالية الرئيسية: وتعلق بما يلي:

بالنسبة للجزء الأول المتعلق بالتسيير:

- نفقات الموظفين 124.174.884.92 د
- الأقسام المدفوعة لصندوق التجهيز الجماعي والبنك الدولي 87.663636.94 د
- نفقات التدبير المفوض لقطاع النظافة وتسيير مستودع النفايات 65.020.516.65 د
- نفقات استهلاك الماء والكهرباء 12.500.000.00 د

- المنح المدفوعة للمقاطعات 24.700.000.00 د
- نفقات تسيير مختلف المصالح الجماعية 23.024.838.42 د

أما بالنسبة للجزء الثاني المتعلق بالتجهيز:

- إنجاز الأشغال والدراسات المتعلقة بها 37.216.859.84
- شراء التجهيزات 5.289.954.63

وتتعلق هذه النفقات بما يلي:

- الطرق: إتمام أشغال مداخل وادي الزحول وبين المدن الممولين جزئياً من البنك الدولي
 - الإنارة العمومية: إنجاز أشغال إنارة سوق حافة مولاي ادريس بمقاطعة المرينيين، جنان لبيض بمقاطعة جنان الورد، سوق مداخل واد الزحول بين المدن، حدائق حي الوحدة
 - المساحات الخضراء: تهيئة على مساحة إجمالية 25.000.00م.
 - البنيات الجماعية: إتمام أشغال تشييد المركب الثقافي، سوق السمك، مكتبة حي السعادة، بداية بناء مقر مقاطعة جنان الورد، مقر مقاطعة زواغة، تهيئة الدائرة الثانية للأمن الوطني، تهيئة ملحقة جماعية بمركب الحرية (مصلحة الجبايات).
 - شراء التجهيزات: تجهيز المقاطعات بالأثاث والأدوات المعلوماتية.
 - البنيات المدرسية: تهيئة خمس مؤسسات تعليمية.
 - المقابر: إصلاح وتهيئة مقابر باب السيفر، سيدي ابراهيم، باب البوجات، المقبرة التيجانية بالطالعة الصغرى.
 - الملاعب الرياضية: تهيئة المنصة الشرفية للمعب الحسن الثاني، أشغال تزويد القاعة المغطاة بالماء الصالح للشرب.
 - الخراب: تنقية الخراب بالمدينة العتيقة.
- هذا ويبقى أهم التزام قامت به الجماعة الحضرية لفاس هو إبرام 12 صفقة بمبلغ 174 مليون درهم، وبداية الأشغال المتعلقة بها، وذلك في إطار القرض الذي حصلت عليه الجماعة من أجل تهيئة المجال الحضري لمدينة فاس بمبلغ 156 مليون درهم، والشطر الثاني من مساهمة الجماعة بمبلغ 18 مليون درهم(5).

3 - السنة المالية 2006

حقق تنفيذ ميزانية سنة 2006 النتائج الإيجابية التالية:

الفائض المالي

بلغ حجم الفائض المالي للجماعة الحضرية لفاس، الذي سيعرض من أجل برمجته في مشاريع جديدة، ما قدره 101 مليون درهم، تم توزيعها على الشكل التالي:

- فائض الميزانية الرئيسية: 13.8 مليون درهم.
- فائض الحساب الخصوصي لتجزئة السلام: 76.7 مليون درهم.
- فائض الحساب الخصوصي لتجزئة القرويين: 10.5 مليون درهم.

وهنا لا بد أن أشير إلى أنه لم يسبق للجماعة الحضرية لفاس أن حققت مثل هذا الفائض بهذا المبلغ، وذلك منذ بداية العمل بالنظام الجماعي بالمغرب. وهذا يدل على أن التدابير التي اتخذتها الجماعة خلال سنوات 2006/2004 بدأت تعطي أكلها، وبالتالي كانت تدابير صائبة ومنتجة.

ويمكن تلخيص تلك الإجراءات كما يلي:

- العمل على تنمية الموارد الذاتية للجماعة المتعلقة بالجبايات المحلية، حيث نلاحظ أن هذه المداخيل ارتفعت بنسبة 72% من سنة 2003 إلى سنة 2006، أي من 76 مليون درهم إلى 131 مليون درهم.
- ترشيد نفقات تسيير مختلف المصالح الجماعية، ذلك أن هذه النفقات انخفضت بنسبة تناهز 50% مقارنة مع سنة 2003، حيث كانت تقدر بـ 50 مليون درهم سنة 2003، والآن لا تتعدى 27 مليون درهم.
- استثمار وتعبئة الرصيد العقاري للجماعة، وخلق حسابات خصوصية للمشاريع المتعلقة به من أجل قياس مدى مردوديتها، وتحويل فائضها إلى الجزء الثاني من الميزانية الخاصة بالاستثمار.

وبما أن مشروع تجزئة السلام وتجزئة القرويين قد حققا فائضاً صافياً، فهو مؤشر على أن تدبير هذين المشروعين تم بصورة جيدة.

هذا بالنسبة للفائض الذي حققته الجماعة والذي سيعرض على حضراتكم من أجل برمجته في مشاريع تنمية جديدة ستعطي مما لا شك فيه دفعة جديدة للتنمية المحلية بمدينة فاس.

ثانياً: العمليات المالية التي قامت بها الجماعة خلال سنة 2006:

أما بالنسبة للعمليات المالية التي قامت بها الجماعة خلال سنة 2006، فهي على الشكل التالي:

الميزانية الرئيسية:

تنقسم الميزانية الرئيسية إلى جزئين: الجزء الأول المتعلق بالتسيير، والجزء الثاني المتعلق بالتجهيز. وقد انحصر الجزء الأول في 385 مليون درهم على مستوى المداخيل و 373 مليون درهم على مستوى المصاريف. أما الجزء الثاني فقد تراوح بين 272 مليون درهم على مستوى المداخيل، و 148 مليون درهم على مستوى المصاريف.

ومن خلال قراءة لهذا التقسيم المالي نلاحظ أن التجهيز أصبح يحتل مكانة مهمة في ميزانية الجماعة، ذلك أن موارد الجماعة أصبحت تتكون بنسبة 42% من موارد التجهيز، في حين أن التحويلات تتكون بنسبة 30% بالمائة من تحويلات التجهيز. وهو مؤشر على توجه الجماعة الذي يتمثل في العمل على انخفاض نفقات التسيير وارتفاع نفقات التجهيز.

والدليل على ذلك أن هذه النفقات الأخيرة أي نفقات الاستثمار كانت لا تتعدى 99 مليون درهم سنة 2004، وأصبحت 198 مليون درهم سنة 2006، أي بنسبة زيادة مائة في المائة. بل إن المبلغ الإجمالي للاستثمارات الجماعية خلال ثلاث السنوات السابقة تجاوز 395 مليون درهم. وقد همت مختلف المجالات: الطرق، البنيات، المرافق الاقتصادية والثقافية والرياضية، تهينة شوارع المدينة وعلى الخصوص شارع الحسن الثاني وعلال بن عبد الله.

هذا بالإضافة إلى الاستثمارات التي هي في طور الإنجاز والتي تقدر قيمتها بحوالي 300 مليون درهم، وهم كذلك مجالات عديدة بمختلف مقاطعات المدينة منها أشغال الترصيف، تشييد وإصلاح الطرق، الإنارة العمومية، تشييد المرافق الرياضية والثقافية، إلى غير ذلك.

ولعل أهم الاستثمارات التي تنتظرها ساكنة مدينة فاس والتي ستشكل قاطرة حقيقية لتنمية شاملة

تتمثل في مشروع ملعب الخيل والمشروع السياحي بواد فاس.

هذين المشروعين الذين من المنتظر أن يحققا للجماعة فاتحاً مالياً يتجاوز 1000 مليون درهم. وهو

الفائض الذي سيتمكن الجماعة بالإضافة إلى إمدادات الوزارة الوصية، أي وزارة الداخلية، من إنجاز مخططاتها الإستثمارية 2009/2006 الذي سيهم مختلف القطاعات وسيغطي تراب مختلف المقاطعات.

مداخيل التسيير:

- نسبة استخلاص المداخيل:

استخلصت مداخيل التسيير برسم سنة 2006 بنسبة 91% مقارنة مع المداخيل المقبولة، وذلك على الشكل التالي: الجبايات المحلية: بنسبة 112%، الضرائب المحولة: بنسبة 71%، الضريبة على القيمة المضافة: بنسبة 100%.

- تطور المداخيل:

- الجبايات المحلية: وقد عرفت الجبايات تطوراً بنسبة 72%، حيث بلغت 76 مليون درهم سنة 2003 مقابل 131 مليون درهم سنة 2006.
- الضرائب المحولة: ولم تعرف تطوراً يذكر مقارنة مع سنة 2003، بل عرفت تراجعاً مقارنة مع سنة 2004 و 2005. وكما هو مألوف، فهذه الضرائب تخصى من طرف المديرية الجهوية للضرائب، و تستخلص من قبل قباض المالية التابعين للخزينة الجهوية لفاس. فالجماعة لا يد لها سواء في إحصاء هذه الضرائب أو في استخلاصها. ولكن مع ذلك، فقد وضعت جميع إمكاناتها الممكنة رهن إشارة هذه المصالح، من موظفين و سيارات، و دراجات و بنزين.

ولكن مع الأسف، نتساءل عن الأسباب التي تقف وراء عدم تحقيق نتائج إيجابية من طرف قباض المالية. وهو التقاعس الذي يؤدي إلى ارتفاع الباقي استخلاصه من هذه الضرائب من سنة إلى سنة و يجرم الجماعة من موارد محققة. وبالتالي يجعل من قباض المالية لا يسايرون التطور الذي تعرفه المدينة، ولا يساهمون فيه. علماً كذلك، بأن الخزينة العامة للمملكة لم تبذل أي جهد من أجل الزيادة في عدد القباضات المالية بمدينة فاس وعدد الأعوان المحصلين. فعدد القباضات المنخفض من ست إلى خمسة بعد إلغاء قباضة زواغة، وهو عدد غير كاف لمدينة تتكون من حوالي مليون نسمة. كما أن عدد المحصلين المنخفض من 24 عوناً إلى 14، وهو عدد قابل للانخفاض لقرب خروج بعضهم إلى التقاعد. أما الخزينة الجماعية التي تتكلف باستخلاص جميع الضرائب والرسوم الجماعية، فهي لا تتوفر إلا على عون واحد، ولا تتوفر على أي ملحقة لها في مقاطعات المدينة في إطار تقريب الإدارة من المواطنين. كذلك لم يراجع التقسيم الإداري للقباضات المالية لكي يساير التقسيم الجماعي: فنفوذ قباضة أكداً مثلاً يمتد حتى تراب مقاطعة زواغة. هذا فضلاً عن أن الخازن الجهوي لفاس لم يعين بصورة رسمية سوى في شهر شتنبر 2006، وذلك بعد مرور أزيد من سنة على نقل الخازن الجهوي السابق. وأخيراً، لم تتخذ وزارة المالية أي إجراء عملي من أجل التخفيض من الباقي استخلاصه ما عدا الاتفاقيات التي أبرمت مع مصالح البريد والأعوان القضائيين، في الوقت الذي يلاحظ فيه أن هذا الباقي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى.

كل هذه العوامل، تؤدي ثمنها غالبا مدينة فاس و ساكنتها، في الوقت الذي كانت فيه الجماعة تطمح إلى أن تشكل هذه المداخل ستكون أهم وسيلة من أجل تطوير مواردها المالية.

نفقات التسيير :

بلغت النفقات المؤداة برسم سنة 2006 ما مجموعه 373 مليون درهم. و تتكون بنسبة 93% من النفقات الإجبارية المتعلقة بالأجور، والأقساط السنوية للدين، ونفقات التدبير المفوض لقطاعي النظافة والكهرباء العمومية، والمنح المدفوعة للمقاطعات، و بنسبة 7% من صوائر تسيير مختلف المصالح الجماعية.

مداخل التجهيز:

بلغ مجموع مداخل التجهيز 272 مليون درهم، وتتكون كما يلي:

- نسبة 46% من المداخل الذاتية.
- نسبة 53.70% من منتج القروض.
- نسبة 0.30% من مساهمة الاتحاد الأوروبي.

نفقات التجهيز:

بلغ مجموع نفقات التجهيز ما مجموعه 148 مليون درهم، وتتكون بنسبة 97,69% من النفقات المتعلقة بإنجاز الأشغال، ونسب 1,64% من النفقات المتعلقة بشراء التجهيزات، و 0.67% من الإمدادات الممنوحة للوكالة المستقلة للنقل الحضري لفاس.

الحسابات الخصوصية:

بلغ مجموع مداخل الحسابات الخصوصية ما مجموعه 180 مليون درهم، مقابل 73 مليون درهم من المصاريف. وهي حسابات تتعلق بمشاريع التجهيز، والمقاطعات، واستهلاك الماء و الكهرباء، و ضريبة الذبح(6).

تعديل القانون الجبائي:

فمن أجل مواكبة الجماعات المحلية للمرحلة المقبلة عليها، على الجماعات المحلية أن توفر الموارد المالية التي تلزمها لأداء رسالتها، فلا يمكن الحديث عن استقلال القرار الجماعي بدون توفر الجماعات المحلية على قدرات مالية تمكنها من التحكم في تدبير وتسيير شؤونها المحلية والتخطيط لإنجاز مشاريع تنمية تلي حاجيات سكانها وتنمي الثروة المحلية.

لقد تم إعداد القرار الجبائي المالي مباشرة بعد الانتخابات الجماعية الأخيرة، لذلك جاء كامتداد للقرارات الجبائية السابقة مع بعض التغييرات الطفيفة، وذلك رغبة من المجلس في المحافظة على استقرار التوازن المالي آنذاك. إلا أن الممارسة اليومية والعمل بالقرار المذكور أبانا عن ضعف وهزالة بعض الرسوم والواجبات التي تؤثر سلباً على مداخيل الجماعة.

وإذا كانت بعض القطاعات الحديثة العهد، مثل دور الضيافة، تعرف نشاطاً متزايداً، فإن هذه المؤسسات لا تدر على الجماعة أي دخل، بالرغم من الأرباح المالية المهمة التي تحققها.

هذا بالإضافة إلى أن الجماعة تقدم بعض الخدمات مقابل رسوم هزيلة جداً مثل رخص الهدم والشهادات الجبائية واستغلال قاعة المسرح وقاعة العروض "galerie"، وكذا واجبات الافتتاح الناتج عن المبلغ الثابت للضريبة على محلات بيع المشروبات؛ خاصة لبعض المؤسسات التي لم يتم ذكرها في القرار الجبائي السالف، وكذلك تحديد هذا المبلغ بالنسبة لمخلات الأكالات الخفيفة والزيادة فيه بالنسبة للمقشدرات.

أما بخصوص الرسم الأصلي للذبح، ونظراً لهزالة هذا الرسم الذي لم يتم تغييره منذ زمن طويل، والذي أصبح متجاوزاً مقارنة مع ثمن البيع الحالي هذا من جهة.

كذلك، فإن ارتفاع تكلفة معالجة الماء وصيانة المسبح البلدي أصبح يلزم الجماعة برفع ثمن تذكرة

الدخول.

وأمام صعوبة وضع وتحديد معايير موضوعية لتصنيف الأكشاك إلى منطقتين، والتي تبقى نسبية ومحدودة، بل وحتى بين موقع وآخر داخل المنطقة نفسها، أصبح من الضروري توحيد هذا الرسم وإلغاء تصنيف الأكشاك السالفة الذكر.

وفي سياق إحداث بعض الأسواق الجديدة في العديد من الأحياء التابعة للجماعة الحضرية، فقد بات من الضروري العمل على إدخالها بالقرار الجبائي مع وضع سومة كرائية محددة، قابلة للمراجعة كلما تطلب الأمر ذلك.

أيضاً، فإن ارتفاع القيمة التجارية للعديد من المحلات التجارية خاصة بالسوق المركزي وكذا سوق بنسودة، بحيث عرفت العديد من المحلات التجارية توسيع نشاطها وتغييره كلياً، مما يتوجب معه الزيادة في واجب الإستغلال.

ومع تزايد شكايات تجار جوطية بوجود بخصوص واجبات الاستغلال الشهري بالنسبة للمحلات المتواجدة بالقبو والطابق الموالي، ونظراً لثمن الكراء المرتفع مقارنة مع نوعية النشاط، ونظراً للركود التجاري الذي يعرفه المرفق (7).

4- السنة المالية 2007

انحصر مشروع ميزانية 2007 في توازن بين المداخيل والنفقات بمبلغ 427.018.300,00 درهم مسجلاً بذلك زيادة مقارنة مع سنة 2006 بقيمة 7.860.000,00 درهم، أي بنسبة 1.88%. وإذا قمنا بمقارنة هذا المشروع بميزانيات الجماعة الحضرية لفاس للسنوات السابقة، سنسجل تغييراً إيجابياً كما وكيفاً، حيث عرف الغلاف المالي لميزانية الجماعة الحضرية لفاس من سنة 2003 إلى 2007 ارتفاعاً بنسبة 41%، أي بمبلغ 123 مليون درهم، حيث قدر على التوالي بمبلغ 304 مليون درهم سنة 2003 و 427 مليون درهم سنة 2007. (8)

أما الحساب الإداري لذات السنة، فقد تميز بتحقيق العناصر الإيجابية التالية:

تطور مداخيل التسيير:

بلغ حجم المداخيل المستخلصة المتعلقة بالتسيير برسم سنة 2007 مبلغ 421 مليون درهم مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 9.35% مقارنة مع سنة 2006، أي بمبلغ 36 مليون درهم. وتجدر الإشارة هنا أن هذه المداخيل عرفت هذه السنة تطوراً بنسبة 50.35% مقارنة مع سنة 2003، حيث انتقلت من 280 مليون درهم إلى 421 مليون درهم، أي بزيادة مبلغ 141 مليون درهم. بل إن المداخيل الذاتية للجماعة المتعلقة بالرسوم والواجبات المحلية عرفت خلال الفترة المذكورة تطوراً بنسبة 101%، حيث انتقلت من 75 مليون درهم سنة 2003 إلى 151 مليون درهم سنة 2007. وهي نسبة مهمة نركز عليها باعتبار أنه لم يسبق أن تحققت خلال نفس الفترة من تاريخ الجماعة الحضرية لفاس، وذلك

7- محضر دورة يوليوز 2006، ص 86.

8- محضر دورة أكتوبر 2006، ص 7.

بصورة جعلت هذه الأخيرة تحظى بمصداقية ليس فقط لدى المصالح المركزية، بل كذلك لدى المؤسسات المالية التي تتعامل معها.

وقد تشكلت مداخيل سنة 2007 وفق الشكل التالي:

- 36% من الرسوم والواجبات الخلية، أي بمبلغ 151 مليون درهم.
- 33% من حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة، أي بمبلغ 139 مليون درهم.
- 31% من منتوج الضرائب الخولة المتعلقة بضريبة المباني، رسم النظافة والضريبة المهنية، أي بمبلغ 131 مليون درهم.

ترشيد نفقات التسيير:

في الوقت الذي تعمل فيه الجماعة الحضرية لفاس على تنمية مداخيلها، تحرص كذلك على ترشيد نفقاتها المتعلقة بالتسيير، ترشيد عقلائي يضمن تسييراً جيداً لمختلف المصالح الجماعية من جهة، وتحقيق ادخار لتمويل مشاريع التجهيز من جهة أخرى.

وهكذا بلغ حجم نفقات الجماعة الحضرية لفاس 397 مليون درهم، وذلك بترشيد نسبة 8%، أي بمبلغ 29 مليون درهم من الاعتمادات الموازية المرصودة بالميزانية التي تقدر بـ 427 مليون درهم. وتتوزع النفقات الجماعية المؤداة بنسبة 92%، أي بمبلغ 363 مليون درهم من النفقات الإجبارية، ونسبة 8% أي بمبلغ 34 مليون درهم من النفقات المتعلقة بتسيير مختلف المصالح الجماعية.

وفي هذا الإطار، تجب الإشارة إلى أن الجماعة الحضرية لفاس حرصت خلال سنة 2007 كعادتها على الإيفاء بجميع التزاماتها تجاه جميع الأشخاص الذاتيين والمعنويين المتعاملين معها، وأخص بالذكر:

- الموظفين والعمال العاملين بها.
- صندوق التجهيز الجماعي.
- البنك الدولي.
- المقاطعات الحضرية التابعة للجماعة .
- الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء.
- المقاولات المكلفة بتدبير قطاع النفايات المنزلية
- المقاولات المكلفة بتسيير مستودع النفايات.

وقد كلفت هذه الالتزامات ميزانية الجماعة الحضرية لفاس بمبلغ 363 مليون درهم.

كما حرصت الجماعة في نفس الوقت على ضمان تسيير جيد لمختلف المصالح الجماعية حفاظاً على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء على المستوى الإداري أو الاجتماعي أو الرياضي، إلى غير ذلك. علاوة على ذلك، عملت الجماعة على تنشيط المجال الثقافي من خلال إحياء مختلف التظاهرات والمهرجانات التي أصبحت تقليداً سنوياً يكون له صدى طيباً لدى جميع أوساط وفئات مدينة فاس.

تطور موارد الإستثمار:

تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، وتطبيقاً لمقتضيات المخطط الجماعي الهادف إلى تحقيق تنمية مستدامة بمدينة فاس، تبنى مجلس الجماعة الحضرية لفاس منذ بداية ولايته الحالية، ثقافة المقابلة كخيار استراتيجي من أجل توفير الشروط المادية والمعنوية للنهوض بالاستثمار المحلي. وفي هذا الإطار، كان لا بد من العمل على البحث على وسائل التمويل اللازمة لإنجاز المشاريع المطلوبة، سواء على مستوى البنيات التحتية للمدينة، أو على مستوى البنيات الجماعية وغيرها من المشاريع التي من شأنها جلب المستثمر الوطني والأجنبي.

ولهذا الغرض، اتخذت الجماعة الحضرية لفاس جميع الإجراءات اللازمة، وذلك عبر:

- تنمية المداخل و ترشيد النفقات المرتبطة بها على مستوى التسيير.
- تعبئة العقار الجماعي على مستوى التجهيز.
- تحقيق المردودية على مستوى الحسابات الخصوصية الجماعية.

وهي سياسة مالية متكاملة أعطت أكلها وحققت المداخل المرجوة منها، حيث بلغ الغلاف المالي للموارد المستخلصة من سنة 2004 إلى 2007، والمتعلقة بالمشاريع التي تم إنجازها أو في طور الإنجاز 678 مليون درهم. وتصب كل هذه الموارد في خزانة الاستثمار لمدينة فاس، باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد المحلي، ووسيلة من الوسائل الهامة لإنعاش الشغل.

تطور الغلاف المالي المرصود للاستثمارات المنجزة:

يقدر الغلاف المالي للاستثمارات المنجزة من طرف الجماعة الحضرية لفاس برسم سنة 2007 بـ 296 مليون درهم، وتتعلق بعدة قطاعات تم الطرقات والشوارع والإنارة العمومية والأغراس

والمساحات الخضراء والبنىات الجماعية الرياضية والثقافية والاقتصادية واقتناء تجهيزات مختلفة للمكاتب والمصالح الجماعية(9).

5- السنة المالية 2008

أ- تخطيط الميزانية: واعتمد على العناصر التالية:

مداخيل التسيير:

بلغ حجم مداخيل التسيير المقترحة لسنة 2008 مبلغ 431 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

- 35% من الضرائب احولة المتعلقة بالضريبة الحضرية، رسم النظافة، والضريبة المهنة، أي بمبلغ 152 مليون درهم.
 - نسبة 29% من حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة.
- وهكذا يلاحظ أن مداخيل التسيير الجماعية المقترحة تتكون بنسبة 64% من الضرائب والرسوم المحلية، ونسبة 36% من الإمدادات والمساهمات.

نفقات التسيير:

إن قراءة سريعة لمشروع ميزانية الجماعة الحضرية لفاس تبين أن النفقات الجماعية أصبحت تخضع من سنة إلى أخرى إلى هيكله قارة سمته العقلنة والترشيد، حيث إنها أصبحت تتكون بنسبة 93% من النفقات الثابتة و7% من النفقات المتغيرة.

وتتوزع هذه النفقات التي بلغت في مجموعها 431 مليون درهم، أي بزيادة نسبة 0.93% مقارنة مع الاعتمادات المقبولة لسنة 2007، وذلك على الشكل التالي:

- كتلة الأجور والتعويضات:

بلغ حجم كتلة الأجور والتعويضات الممنوحة لموظفي وعمال الجماعة برسم سنة 2008 مبلغ 149 مليون درهم، أي بنسبة 35% من المجموع العام للنفقات، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2007 بنسبة 2% أي بمبلغ 2.890.000 درهم. علماً أن الجماعة الحضرية لفاس تتوفر على 2843 موظف وعامل موزعين بنسبة 9% من الأطر العليا، و32% من الأطر المتوسطة، و59% من الأطر الدنيا. ويشكل

هذا العدد ما يناهز موظفاً أو عاملاً واحداً لكل 352 نسمة من سكان مدينة فاس. وللإشارة، فإن الجماعة تخصص يومياً ما يقدر ب 400 ألف درهماً من أجل أداء كتلة الأجور والتعويضات المرتبطة بها.

– الأقساط السنوية للدين:

بلغ حجم الأقساط السنوية للدين برسم سنة 2008 ما يقدر ب 93 مليون درهم، أي بنسبة 22% من مجموع نفقات التسيير. وهي الأقساط التي تتعلق بجوالي 90 % من القروض التي حصلت عليها الجماعات والمجموعة الحضرية سابقاً من أجل إنجاز المشاريع السالفة. أما الجماعة الحضرية لفاس، فلم تحصل خلال هذه التجربة سوى على قرض واحد بمبلغ 356 مليون درهم من أجل إنجاز وإصلاح الطرق بالمدينة.

– النفقات المتعلقة بالمحافظة على البيئة:

بلغ حجم النفقات المتعلقة بالمحافظة على البيئة 131 مليون درهم، أي بنسبة 30% من مجموع نفقات التسيير المقترحة لسنة 2008. وتتكون هذه النفقات كما يلي:

- 63% ، أي بمبلغ 82 مليون درهم من النفقات المتعلقة بجمع النفايات المنزلية وتسيير المستودع الخاص بها. علماً أن الجماعة من خلال المقابلة المعنية تقوم بجمع ما يناهز 230.000 طن سنوياً من النفايات، أي بمعدل 290 درهم للطن الواحد.
- بنسبة 24 % من النفقات المتعلقة باستهلاك وصيانة الماء والكهرباء.

وفي هذا الإطار، تربط الجماعة اتفاقية مع الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس بمبلغ محدد سنة 2008 في 28 مليون درهم، وذلك من أجل استهلاك وصيانة الكهرباء العمومي الذي يتكون مما يناهز 45 ألف نقطة ضوئية موزعة على حوالي 1000 كلم من الطرقات والشوارع والأزقة، وذلك بمعدل 630 درهم سنوياً لكل نقطة ضوئية. بالإضافة إلى أن الوكالة تتكلف بموجب هذه العقدة بصيانة نافورات شارع الحسن الثاني وعلال بن عبد الله.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية مكنت الجماعة من تدبير هذا القطاع بصورة أحسن مما كان عليه الحال سابقاً، ومن ترشيد النفقات المتعلقة به وعدم تراكم الديون المتعلقة به وعدم تراكم الديون التي كانت سابقاً تثقل ميزانيات الجماعات والمجموعة الحضرية دون أن تستطيع تصفيتها، وذلك بصورة أثرت سلباً على العلاقة بين الوكالة والجماعات، تكون نتيجتها في بعض الحالات حرمان المواطن الساكن بمدينة فاس من الإنارة العمومية.

■ 13% من النفقات المتعلقة بصيانة الأغراس والمساحات الخضراء، وذلك بمبلغ حدد برسم سنة 2008 في 17 مليون درهم. علماً أن المدينة تتوفر على 24 حديقة كبرى و 82 حديقة للأحياء التابعة للمقاطعات، هذا بالإضافة إلى أشجار التصفيف المتواجدة على جنبات الطرقات ومدخل المدينة. وهي الحدائق والمساحات الخضراء التي تحتاج إلى صيانة وسقي وإصلاح منشآتها وتزويدها بالأشجار والأزهار الموسمية.

– النفقات المتعلقة بتسيير المصالح الجماعية والمقاطعات:

بلغ حجم هذه النفقات بميزانية سنة 2008 مبلغ 55 مليون درهم، أي نسبة 12% من مجموع نفقات التسيير موزعة بنسبة 7% من النفقات المتعلقة بتسيير المصالح الجماعية ونسبة 5% من النفقات بتسيير المقاطعات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النفقات لم يطرأ عليها أي ارتفاع مهم يذكر خلال السنة المالية 2008، وذلك في إطار ترشيد نفقات التسيير، علماً بأن الجماعة تتحمل لصالح المقاطعات مجموعة من النفقات مثل صيانة الطرق، والكهرباء العمومي، الحدائق، الأغراس، إلى غير ذلك. وذلك من أجل مساعدتها على القيام بمهامها وتخفيف العبء على حساباتها.

هذا وتتكون النفقات المتعلقة بتسيير المصالح الجماعية بنسبة مهمة من النفقات المتعلقة بتسيير المصلحة الثقافية والاجتماعية، وذلك من أجل النهوض بالحقل الثقافي ودعم المجتمع المدني بجميع مكوناته الثقافية والاجتماعية والرياضية، خصوصاً أن مدينة فاس ستحتفل السنة المقبلة 2008 بذكرى مرور 12 قرناً على تأسيسها، وهو الحدث الذي يتطلب من الجماعة اتخاذ الإجراءات اللازمة ورصد الاعتمادات الكافية من أجل تخليد هذا الاحتفال بصورة تليق بمكانة المدينة التاريخية المصنقة تراثاً عالمياً.

أما النفقات الأخرى فتتعلق بتسيير 34 مصلحة تابعة للجماعة الحضرية لفاس، نذكر منها مصلحة الصحة الجماعية، صيانة الممتلكات الجماعية، مصلحة العلاقات الخارجية، مصلحة الملاعب الرياضية، المنازعات القضائية، المجزرة الجماعية، مصلحة المستودع البلدي، إلى غير ذلك من المصالح⁽¹⁰⁾.

ب– أما على مستوى **تنفيذ ميزانية 2008**، فقد تميز الحساب الإداري بالعناصر الإيجابية التالية: حقق التدبير المالي للمجلس الجماعي لمدينة فاس برسم سنة 2008، فائضاً في الميزانية ناهز 50.7 مليون درهم، وذلك بحكم أن المداخيل المستخلصة بلغت 468 مليون درهم، مقابل 417 مليون درهم من المصاريف. وسيواجه بطبيعة الحال هذا الفائض نحو برامج تجهيزية جديدة.

وشملت بنية ميزانية التسيير البالغة 468 مليون درهم العناصر التالية:

- بلغت الضرائب المحولة المتعلقة بالضريبة الحضرية ورسم النظافة وضريبة التجارة مبلغ 124 مليون درهم، أي 26% من الميزانية.
 - أما الضرائب والرسوم المحلية فناهزت 181 مليون درهم، أي 39% من الميزانية. وهي المداخيل التي استخلصت بنسبة 149% مقارنة مع التقديرات المتعلقة بها والبالغة 121 مليون درهم.
 - واحتلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة 35% من الميزانية، أي 162 مليون درهم.
- أما نفقات التسيير فبلغت 417 مليون درهم، أي بنسبة ترشيد 5% مقارنة مع الاعتمادات الموازية المقترحة بالميزانية، التي قدرت بـ 441 مليون درهم.

وتكونت هذه النفقات من:

- كتلة الأجور والأقساط السنوية للدين ومنح المقاطعات ونفقات تدبير قطاع النظافة والماء والكهرباء وإمدادة الوكالة المستقلة للنقل الحضري والتعويضات المدفوعة للخواص، وذلك بمبلغ 388 مليون درهم، أي بنسبة 93%.
 - ولم تتعد نفقات تسيير مختلف المصالح الجماعية مبلغ 29 مليون درهم، أي 7%.
- وفيما يخص بتحملات التجهيز، فقد بلغت ما مجموعه 411 مليون درهم، وتتعلق بعدة مشاريع تم إنجازها أو هي في طور الإنجاز، ومن بينها:
- أشغال التهيئة الحضرية المرتبطة بتشييد وإصلاح الطرق والإنارة العمومية والأغراس، وخاصة على مستوى شارعي طريق صفرو وطريق إيموزار، وغيرهما.
 - تشييد وإصلاح البنايات الجماعية الرياضية، حيث أنجزت القاعة المغطاة الفتح، والأشغال جارية بقاعات جنان الورد وعين عمير بسايس ودراب العامر بفاس المدينة. وستتدئ الأعمال قريباً لإنجاز قاعات المسيرة والأدارة وواد فاس.
 - تدعيم أسطول النقل الحضري لفاس، وذلك باقتناء 12 حافلة لفائدة الوكالة المستقلة للنقل الحضري.
 - المساهمة في أشغال المبادرة المحلية للتنمية البشرية.
 - اقتناء الأراضي الخاصة بمحطة بوجلود ومقر المركب التجاري المنظر الجميل.
 - إنجاز الدراسات المتعلقة بتشييد حديقة النباتات والطيور والمكتبة الجماعية الكبرى وشاطئ فاس وسوق الجملة لبيع الجلود وفندق الصفارين وتهيئة ضريح ابن الخطيب.

وشمل التدبير المالي للمجلس الجماعي الحضري برسم سنة 2008 كذلك سياسة دعم الوكالات الحضرية ومجالس التنمية الاقتصادية، ومن ذلك:

- منح إمدادة للوكالة المستقلة للنقل الحضري لفاس بمبلغ 10 مليون درهم.
- دعم الوكالة الحضرية لإنقاذ فاس ب 1.5 مليون درهم من أجل مساعدتها على القيام بالمهام المنوطة بها.
- إمداد المجلس الجهوي للسياسة ب 800 ألف درهم من أجل المساهمة في إنعاش السياحة بمدينة فاس.

هكذا يفضي التدبير المالي المنجز برسم سنة 2008 إلى الوقوف عند الخلاصات والاستنتاجات الإيجابية التالية:

- بلغت نسبة استخلاص مداخيل التسيير 106% مقارنة مع المداخيل المقترحة.
- شهدت المداخيل الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية ارتفاعاً بنسبة 142%، حيث ناهزت الاستخلاصات 181 مليون درهم سنة 2008، مقابل 75 مليون درهم عند انطلاق الولاية الجماعية الحالية متم سنة 2003، أي بزيادة مبلغ 106 مليون درهم.
- لم تتعد الزيادة في الأقساط السنوية للدين مبلغ 17 مليون درهم، إذ كانت سنة 2003، 72 مليون درهم، وأصبحت 89 مليون درهم سنة 2008. ومبلغ الزيادة هذا ضعيف مقارنة مع الزيادات التي سجلت في نفس الفترة في استخلاص الضرائب والرسوم المحلية والتي بلغت 106 مليون درهم.

6- السنة المالية 2009

أ- المداخيل:

بلغ حجم المداخيل المقترحة لسنة 2009 المتعلقة بالتسيير 472 مليون درهم، أي بنسبة زيادة 68.9% مقارنة مع المداخيل المقبولة لسنة 2008، والتي تقدر ب 431 مليون درهم. تتوزع هذه المداخيل على الشكل التالي:

– بنسبة 32% من المداخيل المحولة المتعلقة برسم السكنى، رسم النظافة والرسم المهني:

هذه المداخيل التي قدرت برسم سنة 2009 بمبلغ 151 مليون درهم، أي دون أن تعرف زيادة تذكر مقارنة مع سنة 2008. وذلك بناء على المعدل السنوي للاستخلاص المتعلقة بها.

وهنا تطرح المصالح الجماعية المختصة دائماً نفس التساؤل حول مدى نجاعة الإجراءات والمساطر المتبعة من طرف المصالح المعنية بوزارة المالية من أجل استخلاص هذه الضرائب.

فمنذ سنة 2003، لم تعرف هذه المداخيل تطوراً يذكر، بل في أحسن الأحوال، فإن الاستخلاصات المتعلقة بها لم تتعد 130 مليون درهم. وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجماعة الحضرية لفاس من أجل مساعدة هذه المصالح على القيام بمهامها. وبالرغم من أن مدينة فاس عرفت قفزة نوعية على مستوى التعمير والبناء وغيرها من الميادين التي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على التحويلات المتعلقة بهذه الضرائب.

بل بالعكس من ذلك، فإننا نلاحظ أن الباقي استخلاصه من هذه المداخيل في ارتفاع مضطرب من سنة إلى أخرى. وذلك بصورة تؤثر سلباً على ميزانية الجماعة الحضرية لفاس، وتجعل تحقيق التوازن المالي أمراً صعباً كل سنة مالية.

– نسبة 30 % من منتوج الضرائب والرسوم المحلية:

في غياب أي تطور للضرائب المحولة، يبقى اعتمادنا على الضرائب والرسوم المحلية هو الوسيلة الوحيدة من أجل تنمية مداخيل الجماعة الحضرية لفاس.

وهكذا، وبناء على المداخيل المستخلصة إلى غاية 30 شتنبر 2008 التي بلغت 123 مليون درهم، أي أنها تحققت بنسبة 102 % مقارنة مع التقديرات المتعلقة بها خلال سنة 2008 عرفت المداخيل المقترحة لسنة 2009 ارتفاعاً بنسبة 16.50 % حيث انتقلت من 121 مليون درهم سنة 2008، إلى مليون سنة 2009.

وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى التطور الذي عرفته مدينة فاس على عدة مستويات أهمها ميدان التعمير والبناء، والميدان السياحي والتجاري، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على المداخيل المتعلقة بها بميزانية الجماعة لفاس .

– بنسبة 35% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة:

عرفت عائدات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعاً من سنة 2008 إلى 2009 بنسبة 9.45 %، حيث انتقلت من 152 مليون درهم إلى 167 مليون درهم، أي بزيادة مبلغ 14 مليون درهم.

هذا وإذا كنا نسجل بارتياح هذا التطور الذي عرفته عائدات الضريبة على القيمة المضافة منذ سنة 2003، فإننا نطمح في دعم أكبر بحكم أن مدينة فاس عرفت تطوراً على مستوى الصيانة والتسيير.

– بنسبة 3 % من مساهمة وزارة الشبيبة والرياضة:

تقدر المساهمة المفروض أن تحوّلها وزارة الشبيبة والرياضة إلى الجماعة الحضرية لفاس برسم سنة 2009 بـ 12.8 مليون درهم. وهي المساهمة التي توازي مجموع الأقساط السنوية التي ستؤديها الجماعة لصندوق التجهيز الجماعي سنة 2009، والمتعلقة بتشبيد المركب الرياضي لطريق صفرو فاس . علماً بأن

نسجل بأسف تقاعس الوزارة المذكورة لحد الآن على أداء مساهمتها لسنة 2008، والتي تقدر ب 5.5 مليون درهم.

ب- النفقات:

في توازن مع المداخيل المقترحة لسنة 2009، بلغ حجم النفقات المقترحة المتعلقة بالتسيير 472.7 مليون درهم، أي بزيادة 9.68% مقارنة مع الاعتمادات المقبولة لسنة 2008 التي تقدر ب 431 مليون درهم.

وتتوزع هذه النفقات بنسبة 92.36% من النفقات الإجبارية، وبنسبة 7.64% من النفقات المرتبطة بتسيير مختلف المصالح الجماعية.

هذا وإذا كانت هذه النفقات الأخيرة لم تعرف ارتفاعاً برسم سنة 2009، بل بالعكس من ذلك عرفت في إطار ترشيد نفقات التسيير انخفاضاً بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2008، فإن النفقات الإجبارية للجماعة سجلت ارتفاعاً بنسبة 11% حيث انتقلت من 393 مليون درهم، إلى 436 مليون درهم، أي بزيادة مبلغ 42.7 مليون درهم.

وتتعلق هذه النفقات بمصارح الموظفين والعمال والأقساط السنوية للدين، ونفقات تدبير قطاعات النظافة وجمع النفايات المنزلية والاستهلاك العمومي للكهرباء وصيانة الأغراس والمساحات الخضراء، وأخيراً النفقات المتعلقة بالمنح المدفوعة للمقاطعات.

وترجع أسباب ارتفاع هذه النفقات على الخصوص إلى تطبيق الزيادة الأخيرة في الرواتب والأجور للموظفين والعمال، وتطبيق الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على الأشغال والتوريدات والخدمات. لقد عرفت إذن ميزانية الجماعة الحضرية لفاس، تطوراً متزايداً سنة بعد أخرى، حيث انتقلت من 280 مليون درهم سنة 2003، إلى 472 مليون درهم سنة 2009 على مستوى التسيير. كما عرفت تطوراً أكبر على مستوى التجهيز، ذلك أن الجماعة لم تدخر جهداً من أجل توفير الموارد اللازمة لإنجاز المخطط الجماعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمدينة فاس، والدليل على ذلك هو البرمجة التي عرضت على أنظار المجلس خلال دورة أكتوبر 2008، من أجل إتمام إنجاز الشطر الثاني من المخطط، وذلك بغلاف مالي يقدر ب 517 مليون درهم(11).

ثانياً: السعي إلى تحسين مردودية تحصيل الديون العمومية.

تم تهيئ مشروع اتفاقية شراكة بشأن تحسين مردودية تحصيل الديون العمومية بفاس، بين الخازن الجهوي والجماعة الحضرية لفاس. يتعهد من خلالها الطرفان بتقديم الدعم اللازم والمساعدة من أجل إنجاز وتحسين مردودية تحصيل الديون العمومية، بحيث لا يخفى على أحد المشاكل التي تعاني منها الجماعة في استخلاص هذه الديون، وما يشكله الباقي استخلاصه من عبء على ميزانية الجماعة التي تتحمل المصاريف الباهظة التي تقف حاجزاً أمام إنجاز مشاريع تنموية تعود بالنفع على ساكنة مدينة فاس .

وتعهد الخازن الجهوي بفاس من جهته، بحث وتبوع المحاسبين التابعين لدائرتة المالية من أجل تحسين مردودية تحصيل الديون العمومية، وذلك بتخفيض الباقي استخلاصه عن السنوات السابقة برسم الضرائب ورسوم الدولة والجماعات المحلية(12).

ثالثاً: حل مشاكل مالية خانقة

في إطار الجهود المبذولة من طرف رئيس المجلس الجماعي لفاس من أجل حل القضايا العالقة، والتي كانت تجثم على كاهل الجماعة بثقلها المالي، نعرض لملف المركب السكني والتجاري "الحرية"، لنستخلص كيف تورطت المجالس الاتحادية السابقة في تراكمات الملف، وكيف استطاع رئيس المجلس الحالي أن يجد حلاً للمشكلة يرفع من خلاله على الجماعة هذا الإكراه المالي الضخم.

إن دراسة الملف المتعلق بمركب الحرية السكنية والتجاري الذي أحدث سنة 1988 من طرف الجماعة الحضرية لمدينة فاس باعتبارها صاحبة المشروع، والمؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء للمنطقة الشمالية الوسطى (ليراك) باعتبارها صاحب المشروع المفوض على قاعدة عقارية تابعة للملك البلدي، مول جزء منه بواسطة قرض من القرض العقاري والسياحي بكلفة 45 ملون درهم، قد وصل إلى وضعية متردية، حيث بلغ سقف الدين: أصل الدين والفوائد المترتبة عنه في فبراير 2004 إلى ما يفوق 170 مليون درهم.

فعوض أن يحقق المشروع أرباحاً متوقعة ب 6 مليار سنتيم، دخل في خسارة بما يزيد على 13 مليار سنتيم.

لذلك وضع رئيس المجلس الجماعي الحالي حل هذا الملف ضمن أولى أولوياته، إذ وبعد مفاوضات شاقة وعسيرة تمكن عمدة مدينة فاس من توقيع عقد يجمع كلا من القرض العقاري والسياحي والجماعة الحضرية لفاس ووزارة الداخلية تحت إشراف السيد الوزير الأول. وقد تحملت وزارة الداخلية بمقتضى هذا

العقد تسديد الديون المتراكمة في شموليتها لفائدة البنك، والمقدرة بـ 18,5 مليار، أي بمعدل 40% من الـ 55 مليار من مجموع الديون التي كانت على الجماعة سابقاً. وبحل رئيس المجلس الجماعي، لهذا الملف المعقد تمكنت الجماعة من تحصين موارد مهمة ستوظف في تدعيم وتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس(13).

وخلاصة القول، فبعد أن انطلق مكتب المجلس الجماعي الحالي من عجز في الميزانية بمبلغ 5 ملايين سنتيم، فهو قد استطاع أن يحقق التوازن المالي المطلوب، بل أن يوظف مبالغ مالية ضخمة في مشاريع استثمارية ساهمت في تحقيق دينامية اقتصادية وعمرانية منحت لمدينة فاس تهيئة أو حلة أسمى.